

اللجنة «الاقتصادية» في مجلس الشعب تعيد دراسته بحضور وزير الاقتصاد والمالية والتموين لإضافة مواد أخرى رد لـ«الوطن»: مشروع قانون يعفي القمح والسكر الخام والزيت النباتي الخام المستوردة من الضرائب ما يسهم في تخفيض أسعارها حتى ٩ بالمئة

العام
لـ«الوطن»:
مشروع
القانون جيد
وضروري

كشف رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية
والطاقة في مجلس الشعب محمد رعد أنه تم
إعفاء المواد المستوردة وهي القمح والسكر
الخام حصراً والزيت النباتي الخام وبذور
الصويا والخميرية الجافة من كل الضرائب
التي تشكل ١٢ بالمائة من تكلفة كل مادة من
هذه المواد باستثناء الرسوم الجمركية وفق
مشروع القانون الخاص بذلك الذي يناقش
حالياً في اللجنة.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى رعد أن
مشروع القانون في حال إقراره سوف
يساهم في تخفيض أسعار هذه المواد التي
تضمنها بنسبة تتراوح بين ٨ و ٩٠ بالمائة،
إضافة إلى انكماشها على تخفيض أسعار
المنتجات التي تدخل في صناعتها هذه المواد
مثل الحلويات التي تدخل مادة السكر في
مكوناتها الأساسية من دون أن يذكر نسبة
الانخفاض باعتبار أن هناك منتجات أخرى
تدخل في صناعة الحلويات.

رعد أشار إلى أن مشروع القانون تم عرضه

وأستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكك في تصريح لـ«الوطن» أن مشروع القانون المقترن بـ«إعادة إصدار القانون» يجيء وضروري، لافتاً إلى أنه تمت إعادة إصداره إلى اللجنة المختصة لإعادة مناقشته وذريعةً، بعدما كانت هناك مطالبات من الأعضاء ب إعادة إصداره، بالإضافة مواد أساسية غير المواد المطروحة في مشروع القانون وبحضور وزير المطروح في الاقتصاد.

وفيما يتعلق بموضوع المشتقات النفطية أكد رعد أنه من المتوقع أن يكون هناك اجتماع للجنة في الفترة القادمة بحضور وزير النفط لمناقشة واقع المشتقات النفطية من دون أن يحدد موعداً محدداً، مشيراً إلى أن هناك انسيابية حالياً في المشتقات وأن الوضع عاد إلى ما قبل الاختناق الأخير.

وأشار إلى أن عدم استقرار أسعار الصرف يعطي مبررات لبعض التجار الجشعين بتقليل الأسعار وبالتالي عندما يكون هناك استقرار في أسعار الصرف على الحكومة أن تكون لديها توجهات إضافية لتخفيض الأسعار في الأسواق على غرار مشروع القانون الذي يناقش حالياً في اللجنة بالتوازي مع رفع معيشة المواطنين من جهته اعتبر عضو مجلس الشعب من تحسين دخلهم.

آخر على مشروع القانون.

وبين رعد أن مدة هذا المشروع عام واحد ومن هذا المنطلق من الممكن أن يكون تجربة في حال نجاحها وانعكاسها على تخفيض الأسعار في الأسواق فإنه يمكن أن يعم على مواد أخرى، معتبراً أن هذه الخطوة لازمة لكنها ليست كافية على الرغم أنها خطوة محمودة في الاتجاه نحو تخفيض الأسعار وكبح ارتفاع الأسعار الجنوبي.

أجرى رئيس مجلس الشعب إبراهيم العبدلي مقابلة مع رئيس مجلس الشورى علي عيسى عبادة إلى اللجنة بناء على طلب الأعضاء بإعادة مواد أساسية أخرى مثل الأرز، كاشفاً أن اللجنة سوف تعقد اجتماعاً خلال هذا الأسبوع لإعادة مناقشة مشروع القانون بحضور وزير الاقتصاد باعتباره رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء وزراء المالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك لمناقشة هذا الموضوع، معرباً عن تأييده لهذا الطلب بالإضافة مواد أساسية

«بردى» تعمّل بـمهندس واحد و١٠٧٦ عمال فقط

عباس لـ«الوطن»: نحتاج ١٥ مليار ليرة لإعادة تأهيل المقر الرئيسي ونعمل على إنتاج برادات تعمل على الطاقة البدائلية

كل الآلات المخصصة لتصنيع البرادات مدمرة بالكامل

جلنار العلي

براداً على الرغم من أن الخطة كانت ١٠٠٠ براد فقط وقد تم تسويق كامل الإنتاج عن طريق صالات السور للتجارة ومؤسسة عمران والمؤسسة العسكرية المنتشرة في كامل المحافظات، متبعاً: «كما تم افتتاح صال جديدة في العام الماضي في حلب واللاذقية وجبلة ودمشق وفي مقر الشركة للبيع المباشر، إضافة إلى وجود صالة صيانة ومتابعة للمنتج بعد بيعه في هذه المحافظات».

وكشف مدير الشركة أن حجم المبيعات بلغ نحو مليارات ليرة، علماً أن هذا الحجم يعد أكثر من ضع ما كان مقرراً في عام ٢٢، لافتاً إلى أن ديون الشر على القطاع العام بلغت نحو ملياري ليرة يتم تسديده بالاتفاق مع مؤسسة السورية للتجارة وقسم الإقراض المؤسسة العسكرية.

وفي الإطار ذاته، أوضح عباس أن الشركة تنتج ن ٢٥ منتجًا من التجهيزات المنزلية المختلفة وهي: براد بقياسات مختلفة (٨، ١٢، ١٦، ٢٢، ٢٤) قدماً، وغسالات أوتوماتيكية ونصف أوتوماتيكية وكولر ماء وأفرف كهربائية ومدافئ كهربائية وأخرى تعمل على الغاز والكهرباء معاً، إضافة إلى العديد من المنتجات الأخرى، كما أن الشركة تنوّي طرح برادات ممكّن تشغيلها على الطاقة البديلة «إنغيريت» خلال هذا العام بأسعار منافقة لأنسعار القطاع الخاص، مشيراً إلى أن أسعار البراد تتراوح بين ٧٥٠ ألفاً و١,٨٦ مليون ليرة.

بالكامل، لافتاً إلى أن الشركة تقوم سنويًا بتأهيل آلة أو اثنين من هذه الآلات حسب الأرباح السنوية المحققة، كاشفاً أن حجم الإنتاج بلغ خلال العام الماضي ١٧٥٠ في سياق متصل، أشار عباس إلى أن كامل الآلات المخصصة لتصنيع البرادات مدمرة بالكامل، أما الآلات الموجودة في عمل التجهيزات المنزلية فهي تحتاج إلى إعادة تأهيل

بین مدير عام الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردي» علي عباس أن الشركة تعاني من نقص هائل في العمالة حيث لا يتجاوز عدد العمال فيها ١٠٧ عمال أكثرهم تجاوزت أعمارهم الـ٥٥ عاماً، إضافة إلى أن قسمًا كبيراً منهم وصل إلى مرحلة التقاعد، محدداً أنه في حال بقي الوضع كما هو ستخلو الشركة من عمالة قريباً، لذا يجب رفعها بعمالة جديدة وخاصة أنه لم يتقدم أحد للعمل في الشركة خلال المسابقة المركزية التي أقيمت في العام الماضي، في الوقت الذي تحتاج فيه الشركة إلى عدد كبير من المهندسين الفنيين إذ لا يوجد سوى مهندس واحد على ملاكتها.

وكشف عباس في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة تحتاج إلى كتلة مالية مقدارها ١٥ مليار ليرة لإعادة تأهيل مقرها الأم في حربتا بعد أن تعرض للتدمير بشكل كامل وللعودة التدريجية إلى التصنيع الكامل والمتطور وفق ما كان قبل الأزمة، مشيراً إلى أن مقر الشركة معروض حالياً للاستئجار عن طريق وزارة الصناعة لكن إلى الآن لم يتحقق أي عرض مناسب، لافتاً إلى أن إدارة الشركة لن تقف مكتوفة الأيدي حالاً هذا الوضع، بل وضعت ضمن خطة للعام الحالي إعادة تأهيل السور الخارجي للشركة الأم وعمل التجهيزات المنزلية.

براداً على الرغم من أن الخطة كانت ١٠٠ براد فقاد تم تسويق كامل الإنتاج عن طريق صالات السور للتجارة ومؤسسة عمران والمؤسسة العسكرية المنتشرة في كامل المحافظات، متبعاً «كما تم افتتاح صالة جديدة في العام الماضي في حلب واللاذقية وجبلة ودمشق وفي مقر الشركة للبيع المباشر، إضافة إلى وجود صالة صيانة ومتابعة للمنتج بعد بيعه في هذه المحافظات».

وكشف مدير الشركة أن حجم المبيعات بلغ نحو مليارات ليرة، علماً أن هذا الحجم يعد أكثر من ضعف ما كان مقرراً في عام ٢٠٢٢، لافتاً إلى أن دينون الشركة على القطاع العام بلغت نحو ملياري ليرة يتم تسديده بالاتفاق مع مؤسسة السورية للتجارة وقسم الإقراض المؤسسة العسكرية.

وفي الإطار ذاته، أوضح عباس أن الشركة تنتج نحو ٢٥ منتجًا من التجهيزات المنزليّة المختلفة وهي: براداً بقياسات مختلفة (٨، ١٢، ١٦، ٢٢، ٢٤) قدمًا، وغسالات أوتوماتيكية ونصف أوتوماتيكية وكولر ماء وأفرف كهربائية ومدافئ كهربائية وأخرى تعمل على الغاز والكهرباء معاً، إضافة إلى العديد من المنتجات الأخرى كما أن الشركة تنتوي طرح برادات ممكّن تشغيلها على الطاقة البديلة «إنفيرتر» خلال هذا العام بأسعار منافقة لأنسعار القطاع الخاص، مشيراً إلى أن أسعار البراد تتراوح بين ٧٥٠ ألفاً و١٨٦ مليون ليرة.

بالكامل، لافتاً إلى أن الشركة تقوم سنويًا بتأهيل آلة أو اثنين من هذه الآلات مدمرة بالكامل، أما الآلات الموجودة في معمل التجهيزات المنزليّة فهي تحتاج إلى إعادة تأهيل كاشفًا أن حجم الإنتاج بلغ خلال العام الماضي

في سياق متصل، أشار عباس إلى أن الشركة تقوم سنويًا بتأهيل آلة أو اثنين من هذه الآلات حسب الأرباح السنوية المحققة، معملاً التجهيزات المنزليّة وهي تحتاج إلى إعادة تأهيل

بین مدير عام الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردي» علي عباس أن الشركة تعاني من نقص هائل في العمالة حيث لا يتجاوز عدد العمال فيها ١٠٧ عمال أكثرهم تجاوزت أعمارهم الـ٥٥ عاماً، إضافة إلى أن قسمًا كبيراً منهم وصل إلى مرحلة التقاعد، مذخرًا أنه في حال بقي الوضع كما هو ستخloo الشركة من عماليها قريباً، لذا يجب رفعها بعمالة جديدة وخاصة أنه لم يتقدم أحد للعمل في الشركة خلال المسابقة المركزية التي أقيمت في العام الماضي، في الوقت الذي تحتاج فيه الشركة إلى عدد كبير من المهندسين الفنيين إذ لا يوجد سوى مهندس واحد على ملاكتها.

وكشف عباس في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة تحتاج إلى كتلة مالية مقدارها ١٥ مليار ليرة لإعادة تأهيل مقرها الأم في حربتا بعد أن تعرض للتدمير بشكل كامل وللعودة التدريجية إلى التصنيع الكامل والمتطور وفق ما كان قبل الأزمة، مشيراً إلى أن مقر الشركة معروض حالياً للاستثمار عن طريق وزارة الصناعة لكن إلى الآن لم يتحقق أي عرض مناسب، لافتاً إلى أن إدارة الشركة لن تتفق مكتوفة الأيدي حيال هذا الوضع، بل وضعت ضمن خططها للعام الحالي إعادة تأهيل السور الخارجي للشركة الأم وعميل التجهيزات المنزليّة.

جلنار العلي

تەنون كام يە



عبدالهادي شباط

بيب حجم الضرر الذي أصاب المنظومة
الهيرباءية بعد عقد من الحرب على سوريا
الذى تجاوز وفق تقديرات سابقة لوزارة
الهيرباء نشرتها «الوطن» ٣٠٠٠ مليار.
في مجال التوليد بحدود ٢٠٠ مليون يورو،
في مجال النقل والتوزيع بحدود ٢٠٠ مليار
رقة.

تقدر استطاعات مجموعات التوليد التي
تدميرها أو الحاق أضرار كبيرة بها
المحطات المختلفة بحدود ٥٠ بالمائة من
العمالي استطاعات مجموعات التوليد المركبة
الشبكة السورية، حيث تم تدمير أو إلحاق
سرار جسمية بمعظم محطات التوليد.

كانت أجزاء واسعة من شبكة التوتر العالي
ن محطات التحويل وخطوط التوتر العالي
تعرضت لأضرار واسعة من تدمير ونهب
سرقة بهدف قطع التغذية عن المحافظات أو
دن وكذلك سرقة المواد من حديد الأبراج
مراس الأنابيب والأهم خناس ملفات
حوارات الرئيسية والكافلات الأرضية.

كانت وزارة الهيرباء قد أفادت بأن العمل
ستمر وفق الإمكانيات المادية والمالية لإعادة
عمل أجزاء شبكة النقل للخدمة مقدرة حجم
اتفاق عليها من الخطط الإسعافية ومن
وازنات الاستثمارية من عام ٢٠١٦ حتى
إيامه عام ٢٠٢٠ بما يزيد على ١٠٠ مليار
رقة سورية.

اجتماع تحديد هوامش الأرباح .. لم ينجح

الدحام لـ«الوطن»: أتوقع انخفاض الأسعار في الأيام القادمة وقانون العرض والطلب هو من يحدد الأسعار

- عضو غرفة تجارة: ليس هناك تحرير أسعار والوزارة ما زالت تضفط للالتزام بهوامش ربح محددة
- جمعية حماية المستهلك: المنتجون سيغلقون معاملهم إن تم تحديد نسب أدنى من المبيعات

The image shows the exterior of the Central Bank of Jordan's building. The facade is made of light-colored stone and features a central entrance with a large arched opening. Above the entrance is a decorative panel with a circular emblem. Two vertical panels on either side of the entrance display the national flag of Jordan. The building has multiple stories with arched windows and a prominent tower-like structure on the right side.

أَنْتَ لِي سَهْلَةٌ مُّؤْمِنٌ بِكَارَازِي،
إِنَّكَ مَنْ يَحْسُدُهُ يَخْسِدُهُ،
فِي هَا كَةٍ فَوْقَ عَوْنَى،
أَنْتَ هُوَ الْمُحْكَمُ الْمُعْلَمُ.

شربيطة إعلانهم عن السعر وبعد تقديم بيان التكلفة تقوم
لوزارة بتحديد هامش ربح محددة لهم وذلك من أجل
لا يسمى هذا الإجراء تحريف أسعار، مبيناً أن تحريف
الأسعار هو عبارة عن وضع بيان تكلفة من المنتج وتحديد
نسبة أرباح محددة من دون الرجوع للوزارة، لافتاً إلى أن
هناك نسبة محددة للربح من الوزارة ولا يجوز للمنتج
تجاوزها لكن يمكن تقليلها من أجل المنافسة.
ويبين أنه تمت مناقشة نسب الأرباح لعدة مواد منها
النسوجية والغذائية والكيميائية والكهربائية وغيرها
واقتصرت جمعية حماية المستهلك خلال الاجتماع أن يتم
عقد عدة اجتماعات لتحديد نسب الأرباح لكل مادة على
حدة وألا تتم دراسة نسب الأرباح لكل المواد في اجتماع
واحد، لافتاً إلى أن المنتجين قلوا: إن المعامل مستغلق في
حال تم تحديد نسب أرباح تتراوح بين ٣ و ٩ بالمائة وهو
يريدون نسب أرباح تتراوح بين ٧ و ٩ بالمائة ولم يتم
لاتفاق على ذلك.

مثلاً يطبق في بلدان أخرى، متسائلاً: لماذا التسعير في سوريا يختلف عن بقية البلدان الأخرى؟
بدوره أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة في تصريح لـ«الوطن» أنه لم يتم التوصل إلى أي نتيجة بخصوص تحديد نسب وهاوامش الأرباح وكان هناك اختلاف بين المجتمعين بتحديد نسب الأرباح.
وأضاف: إن أصحاب المعامل والمتاجن والتجار طالبوا بإعطائهم نسب أرباح كبيرة على حين أن الوزارة أو جمعية حماية المستهلك ت يريد تحديد الحد الأدنى من الأرباح، ولم يتم الاتفاق على نسب محددة للأرباح، مشيراً إلى أن تحديد نسب الأرباح يجب أن يتم بناء على بيان التكلفة الحقيقية الذي يقدمه للوزارة، موضحاً أنه ليس هناك بيان تكفلة ثابت إنما متغير وفقاً لمتغيرات التكاليف.
وأوضح أن التعيم الذي صدر عن الوزارة يشرط تقديم بيان تكفلة من المتاجن المستوردين وفقاً للوضع الراهن

يساهم بتعطيل القرار.
ولفت إلى أن واقع السوق هو الذي يحدد السعر ويجب على الوزارة لا تقاوم بالضغط لتحديد هواشم الربح، مشيراً إلى أنه في حال كانت الوزارة تريد ضبط الأسعار يجب عليها تخفيض أسعار مبيع المؤسسة السورية للتجارة ومنافسة التجار في السوق.
وأوضح أن الضغط على التاجر والمستورد من أجل أن يكون سعر مبيعهما مماثلاً لسعر مبيع السورية للتجارة يعتبر أمراً غير منطقى وغير صحيح باعتبار أن تكاليف التاجر والمستورد تختلف عن تكاليف السورية للتجارة التي تعتبر قليلة قياساً لتكاليف التاجر، مضيفاً: إن أسعار المبيع بين منطقة وأخرى تختلف باعتبار أن أجور المحال التجارية وأجور المؤلفين والمصاريف تختلف بين منطقة وأخرى، لذا لا يمكن مقارنة تكاليف السورية للتجارة بتكاليف التجار.
واقترح عضو غرفة التجارة أن يكون هناك تسعير حر

ولفت إلى أن العرض والطلب هما اللذان يحددان الأسعار في السوق لكن أن تحاول وزارة التجارة الداخلية فرض تكاليف ونسب أرباح على التاجر رغم قبولها بكل التكاليف المقدمة فهذا يعتبر أمراً غير صحيح باعتبار أن هناك تغيرات يومية في سعر الصرف وعوامل أخرى هي التي تحكم وتقيم السعر، مشيراً إلى أن توفر السعر يخلق حالة من المنافسة ويساهم بتحديد الأسعار.
 وأشار إلى أنه تم السماح باستيراد الكثير من المواد من دول مجاورة ومنها السعودية لكن لم تصدر حتى تاريخه التعليمات التنفيذية للاستيراد من السعودية، متوقعاً أن تنخفض الأسعار خلال الأيام القادمة.
من جهةه اعتبر عضو في غرفة تجارة دمشق فضل عدم ذكر اسمه أن قرار تحرير الأسعار الذي أطلقته وزارة التجارة الداخلية لا يمكن اعتباره تحرير أسعار على أرض الواقع باعتبار أن الوزارة ما زالت تضطط على التجار من أجل الالتزام بهواشم ربح محددة وهذا الأمر